

Distr.: Limited

ECA/SA/ICE.XXII/2017/9.1  
October 2017

Arabic  
Original: English



المكتب الإقليمي للجنوب لأفريقي

---

الدورة الثالثة والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

يومي ٢٦-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

بولوايو، زمبابوي

## البيان الختامي



## دياجة

١ - استضافت حكومة زيمبابوي الدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي في مدينة بولاوايو، زيمبابوي، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في إطار الموضوع: "تيسير التجارة في الجنوب الأفريقي: سد الفجوة في الهياكل الأساسية".

٢ - وتولى معالي وزير المالية والتنمية الاقتصادية، الدكتور إغناطيوس م. س. تشومبو افتتاح الدورة رسمياً عقب كلمة ترحيبية أدلى بها معالي السيد يونس ساندي-مويو، وزير شؤون مقاطعة بولاوايو الكبرى. وأدلى بكلمات ترحيبية أيضاً كل من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد سعيد أدجيمبو، مدير المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والدكتور أوغست نغومو، ممثلاً عن المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، والسيد بيتر سيمباني، ممثلاً عن رئيس مكتب الدورة الثانية والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

٣ - وحضر الدورة الثالثة والعشرين مندوبو الدول الأعضاء التالية: أنغولا، وزامبيا، وزيمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا.

٤ - وضمت المنظمات الممثلة في الاجتماع: مجموعة الأعمال الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب الجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، ومركز تنمية السياسات التجارية، ومركز جامعة إدواردو موندلين لدراسات التكامل الإقليمي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومجلس بحوث العلوم الإنسانية، ومصرف زيمبابوي للهياكل الأساسية، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيمبابوي، وميناء مبولونغو، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، والجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، ومنظمة أوكسفام، ورابطة إدارات الموانئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف زيمبابوي الاحتياطي، ورابطة الجنوب الأفريقي للتجارة عبر الحدود، والصندوق الاستثماري للجنوب الأفريقي، ومركز الجنوب الأفريقي للبحوث والتوثيق، ومعهد الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية، ورابطة ستريتوايز للتجار غير الرسميين، والهيئة السوازيلاندية لتشجيع الاستثمار، وجامعة زيمبابوي، وغرفة زيمبابوي لرابطة الاقتصاد غير الرسمي، وتحالف زيمبابوي المعني بالديون والتنمية، ورابطة زيمبابوي للتجارة عبر الحدود، ومكتب الإحصاءات الوطني في زيمبابوي، ومؤسسة زيمبابوي للاستشارات، وهيئة الإيرادات في زيمبابوي. وحضر ممثلون عن المؤسسات الإعلامية التالية: ذا كرونكل، ومجلة إكسبرس، ومجلة "نيو أفريكان"، وهيئة إذاعة جنوب أفريقيا، ومجموعة تايمز، وزامبيا ديلي ميل، وهيئة إذاعة زامبيا الوطنية، وهيئة إذاعة زيمبابوي. كما حضر الاجتماع خبراء في التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة.

## برنامج العمل

٥ - انتخب المندوبون زمبابوي رئيسا لمكتب الدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي، وليسوتو نائبا للرئيس وناميبيا مقررا.

٦ - واعتمدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الخبراء جدول الأعمال التالي:

- (أ) الجلسة الافتتاحية
- (ب) انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
- (ج) عرض التقارير النظامية المقدمة من المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي
- ١' الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي
- ٢' الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي
- ٣' تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الأخرى الخاصة في الجنوب الأفريقي
- (د) عرض التقرير المواضيعي: "تيسير التجارة في الجنوب الأفريقي: سد الفجوة في الهياكل الأساسية"
- (هـ) مائدة مستديرة بشأن "تمويل الهياكل الأساسية للتعجيل بالتكامل الإقليمي والتجارة في الجنوب الأفريقي"
- (و) عرض توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن "تعميق التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي: الدور والتوقعات والتقدم المحرز في منطقة التجارة الحرة الثلاثية"
- (ز) عرض تقارير عن عمل الشعب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- (ح) مائدة مستديرة بشأن "التعجيل بالتكامل الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في الجنوب الأفريقي: التحديات والفرص - وجهة نظر الجهات الفاعلة من غير الدول"
- (ط) مسائل أخرى
- (ك) موعد الاجتماع المقبل ومكان انعقاده
- (ل) النظر في البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي واعتماده
- (م) الجلسة الختامية

## سرد وقائع الاجتماع

٧- نظرت اللجنة في ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة العامة. وتناولت التقارير ما يلي: (أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠١٦ والتوقعات لعام ٢٠١٧؛ (ب) الأداء البرنامجي لمكتب الجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (ج) التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية التي تركز على خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وقد عُرض التقرير المتعلق بموضوع "تيسير التجارة في الجنوب الأفريقي: سد الفجوة في الهياكل الأساسية" وتناولته اللجنة بالمناقشة. ونظرت اللجنة أيضاً في توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن "تعميق التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي: الدور والتوقعات والتقدم المحرز في منطقة التجارة الحرة الثلاثية" واعتمدها.

٨- وعُرضت على اللجنة تقارير من أعمال شعبة المبادرات الخاصة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي للسياسات التجارية للإحاطة علماً بها ومناقشتها.

٩- وأيدت اللجنة تقرير الأداء البرنامجي لمكتب الجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وأقرت برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

## الملاحظات

١٠- أبدت اللجنة الملاحظات التالية:

(أ) لا تزال اقتصادات الجنوب الأفريقي ضعيفة في مواجهة التطورات الدولية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك، فإن استقرار الأسعار خلال العام الماضي يتيح فرصاً لتحسين الأداء الاقتصادي في المستقبل القريب؛

(ب) لا تزال الزراعة تشكل الدعامة الأساسية لاقتصادات الجنوب الأفريقي. غير أن القطاع لا يزال تقليدي الطابع، حيث يستخدم تكنولوجيا منخفضة المستوى ويعتمد في الغالب على هطول الأمطار؛

(ج) لا تزال مستويات الدين العام المتصاعدة في المنطقة، بسبب أمور عديدة منها خسائر الشركات المملوكة للدولة وما يتصل بها من التزامات خدمة، تحوّل الموارد المالية بعيداً عن الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي الذي تشتد الحاجة إليه؛

(د) من شأن استخدام البحار ومواردها (وغيرها من المسطحات المائية الداخلية) أن يحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وأن يكون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

(هـ) الاستقرار السياسي واتساق السياسات واليقين هي مفاتيح جذب الاستثمار إلى المنطقة؛

- (و) يعد نُهج الدولة الإنمائية المقترن بالإرادة السياسية على أعلى المستويات أمراً مهماً لترسيخ المشاريع الوطنية والإقليمية وتنفيذها؛
- (ز) شرع عدد من بلدان الجنوب الأفريقي في إدراج خطتي عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ووضعت الأطر المؤسسية الداعمة اللازمة لتعجيل العملية والبرامج؛
- (ح) يعد إدراج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية وتعميمهما فيها أمراً في غاية الأهمية لنجاح التنفيذ؛
- (ط) تعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أمراً مهماً لنجاح الخطط العالمية والإقليمية والدولية والتعجيل بتنفيذها؛
- (ي) هناك عدم تطابق في المهارات بين المتطلبات الإنمائية والنتائج من مؤسسات التدريب في المنطقة، وهو ما يؤدي إلى حدوث فجوة في المهارات. غير أن هذه الفجوة تختلف باختلاف البلدان؛
- (ك) لا تزال قلة الموارد البشرية والمالية اللازمة تعرقل الجهود التي تبذلها الحكومات في الجنوب الأفريقي لتنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والقارية والعالمية إلى جانب الخطط الإنمائية الوطنية؛
- (ل) يعد القطاع غير الرسمي جهة فاعلة هامة في مجال التنمية والتجارة في المنطقة، ولذلك ينبغي جمع بيانات أنشطة القطاع وإدراجها في إحصاءات للحصول على الصورة الإقليمية والوطنية الكاملة بشأن التجارة؛
- (م) يواجه التجار غير الرسميين العديد من التحديات الفريدة في مجال الهياكل الأساسية المادية وغير المادية والتحديات المتعلقة بالتجارة على طول طرق التجارة في المنطقة؛
- (ن) تتسم الإحصاءات الدقيقة والمحدثة والمصنفة بأهمية بالغة بالنسبة لتخطيط البرامج الإنمائية ورصدها وتقييمها؛
- (س) يتطلب تيسير تطوير الهياكل الأساسية والصيانة اللاحقة توافر الإرادة السياسية والقدرة والمشاركة القيادية ونُهج النُظم في تحليل التحديات والتصدي لها؛
- (ع) لا يزال العجز في الهياكل الأساسية المادية وغير المادية يقوض جهود السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتوسيع التجارة داخل المنطقة؛
- (ف) الهياكل الأساسية ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للإنتاج والتجارة والتصنيع، ولا تزال الفجوة في هذا المجال تقوض الأنشطة الإنتاجية؛
- (ص) تجري حركة البضائع والأشخاص داخل المنطقة عن طريق البر أساساً، وهي ليست مكلفة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى اهتراء الطرق بصورة كبيرة؛

(ق) تقتضي محدودية الموارد المالية الموجهة لتطوير الهياكل الأساسية إيجاد طرائق مبتكرة لتحصيل الموارد المالية على الصعيدين الوطني والإقليمي تشمل ما يلي: الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومبادلة الهياكل الأساسية بالموارد الطبيعية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وتحويلات المغتربين، وسندات الهياكل الأساسية، وصناديق الثروة السيادية، والتعبئة المشتركة للموارد، وصناديق الهياكل الأساسية الإقليمية؛

(ر) يشكل تنسيق السياسات والأطر القانونية والتنظيمية في جميع أنحاء المنطقة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المختلفة شرطاً مسبقاً هاماً لتطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود؛

(ش) تفتقر بعض الحكومات في الجنوب الأفريقي إلى القدرة على إعداد ملفات مقبولة مصرفياً لتمويل هياكلها الأساسية؛

(ت) تتوقف كفاءة ممارسة الأعمال في الموانئ بشكل حاسم على فعالية الأنشطة ذات الصلة في المناطق النائية.

## التوصيات

١١ - في ضوء الملاحظات والمناقشات أعلاه، أوردت اللجنة التوصيات التالية التي جُمعت في ثلاثة مجالات مواضيعية واسعة ومتراصة: (أ) السياسة العامة؛ (ب) الهياكل الأساسية؛ و (ج) القدرات.

فيما يتعلق بالسياسات، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' بناء مخزونات مالية للمساعدة في التعامل مع انخفاض أسعار السلع الأساسية في بعض الأحيان وضعف التجارة والاستثمارات العالمية؛

٢' معالجة عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين في السياسات لجذب الاستثمارات في القطاعات الرئيسية التي تؤدي إلى إيجاد وظائف؛

٣' الحد من ارتفاع مستويات الدين العام وتقييد القروض والضمانات للشركات المملوكة للدولة، فضلاً عن الحد من الاقتراض غير الضروري؛

٤' إدراج خطتي عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية وتعميمهما فيها، ووضع أطر مؤسسية من أجل الدفع بعملية التنفيذ للتعجيل بإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية؛

٥' وضع آليات لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في إدراج الخطط الإنمائية في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية؛

٦' تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة وتبادل الخبرات لتنفيذ خطتي عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ من خلال العمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر الوزراء، والعمليات الحكومية الدولية الأخرى؛

٧' وضع آليات لتوثيق الأنشطة وجمع البيانات عن القطاع غير الرسمي لكي تعكس بدقة دوره والاعتراف به؛

٨' التعجيل بمواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية عبر الحدود الوطنية لتيسير تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود من أجل تحسين التجارة؛

فيما يتعلق بالسياسات، ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

١' التعجيل بتنفيذ البرامج ذات الأولوية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بما في ذلك البرامج المتعلقة بتيسير التجارة والهياكل الأساسية؛

٢' وضع أطر للتعجيل بمواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية عبر الحدود الوطنية لتيسير تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود بغية تحسين التجارة؛

٣' وضع أطر سياساتية لمواءمة بيئة التجارة غير الرسمية في جميع أنحاء المنطقة وضمان التزام الدول الأعضاء بها.

فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' الاستثمار في الميكنة وتحسين القطاع الزراعي، بما في ذلك تطوير نظم الري لتحسين الإنتاجية والأمن الغذائي؛

٢' الاستثمار في تطوير نظم نقل متعددة الأنماط وتحديثها لتخفيف الضغط عن الهياكل الأساسية للطرق من أجل تيسير التجارة وحركة الأشخاص؛

٣' إدراج مشاريع الهياكل الأساسية، بما في ذلك الخطط العابرة للحدود، في الخطط الإنمائية الوطنية لضمان المواءمة وتعبئة الموارد اللازمة لتنمية المشاريع وتخصيصها كجزء من عملية الميزنة الوطنية.

فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

١' تشجيع التعجيل بتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية ذات الأولوية، بما في ذلك تلك التي تؤثر مباشرة على تيسير التجارة؛

٢' وضع آليات على نطاق المنطقة لمعالجة التحديات الخاصة بالهياكل الأساسية والمتصلة بالتجارة التي يواجهها التجار غير الرسميين على طول الطرق التجارية وعلى المعابر الحدودية.



فيما يتعلق بالقدرات، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- '١' تعبئة الموارد المالية وبناء القدرات البشرية اللازمة لترسيخ تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والقارية والعالمية مع كفاءة إدراج هذه الخطط في الخطط الإنمائية الوطنية؛
- '٢' التعاون مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين حتى يكون المنهج التدريبي متماشياً مع احتياجات الصناعة وأولوياتها لتفادي النقص في المهارات؛
- '٣' تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع إحصاءات دقيقة ومحدثة ومصنفة لرصد الخطط الإنمائية وتقييمها؛
- '٤' استكشاف المصادر غير التقليدية لتمويل تطوير الهياكل الأساسية، حيثما أمكن، بما في ذلك: الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومبادلة الهياكل الأساسية بالموارد الطبيعية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وسندات الهياكل الأساسية، وصناديق الثروة السيادية، وتحويلات المغتربين.

فيما يتعلق بالقدرات، ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بما يلي:

- '١' تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على إعداد ملفات قوية لمشاريع مقبولة مصرفياً من أجل تعزيز جاذبية مشاريع الهياكل الأساسية للمستثمرين المحتملين؛
- '٢' تعزيز صناديق تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية وإنمائها وتوجيه الأموال نحو البرامج الإقليمية ذات الأولوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية؛
- '٣' تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي على جمع إحصاءات دقيقة ومحدثة ومفصلة لرصد الخطط الإنمائية وتقييمها واتخاذ التدابير المناسبة للتدخل.

طريق المضي قدماً

١٢ - شددت اللجنة على ما يلي:

- (أ) ضرورة التعجيل بتنفيذ توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص للتعجيل بالتكامل الإقليمي في منطقة التجارة الحرة الثلاثية؛
- (ب) أن يتعاون المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي تعاوناً وثيقاً مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين لتيسير مواصلة الحوار الرامي إلى معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتيسير التجارة والهياكل الأساسية في المنطقة؛

- (ج) أن تُدرج الأمانة الاقتصاد الأزرق بوصفه أحد مجالات تركيزها في المستقبل من أجل إتاحة منبر لأصحاب المصلحة لوضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للاستفادة على النحو الأمثل من الموارد الداخلية وموارد المحيطات؛
- (د) أن تُقدّم توصيات الدراسة بشأن معالجة الفجوة في الهياكل الأساسية إلى أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لاتخاذ مزيد من الإجراءات؛
- (هـ) الحاجة الماسة إلى أن تتابع الأمانة العرض الذي تقدمت به موريشيوس لاستضافة الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي لتأكيد الأمر حتى يتسنى الشروع في التحضيرات اللازمة بشكل مبكر؛
- (و) ينبغي للأمانة أن تتشاور مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بجدول الاستضافة، والاستعداد في ذلك فيما يخص الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من أجل إتاحة وقت كاف للدول الأعضاء المعنية حتى تقوم بالتحضيرات.

بولوايو، زمبابوي

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧